دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة

إعـــــداد

الطالبة/ ابتسام حسن عبد الفتاح أحمد
معلم أول أ بإدارة أسوان التعليمية

اشـــــراف

أ. د /سهير عبد اللطيف أبو العلا
أستاذ أصول التربية (المتفرغ)
كلية التربية جامعة أسوان

أ. د / عماد محمد محمد عطيه
أستاذ أصول التربية (المتفرغ)
كلية التربية جامعة أسوان

(*) بحث مستل من أطروحة رسالة دكتوراه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية تخصص أصول التربية

دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة

أ.د/ سهير عبد اللطيف أبو العلا أ.د/ عماد محمد محمد عطية أ/ ابتسام حسن عبد الفتاح

مستخلص الرسالة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة؛ ومن ثم وضع توصيات مقترحة لتفعيل دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بطرائقه وأدواته، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضعف قدرة وكفاءة التعليم الجامعي المصري- بوضعه الحالي- على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، وذلك لضعف توافر البنية التحتية في مصر والتي تسهم في توليد مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته.

الكلمات المفتاحية: – التعليم الجامعي. – اقتصاد المعرفة.

The abstract of study

The study aimed to identify the role of university education in the era of the knowledge economy; And then put suggested recommendations to activate the role of university education in the era of the knowledge economy. The study used the descriptive approach with its methods and tools. The study reached a set of results, the most important of which are weak ability and efficiency Egyptian university education - in its current state - has to meet the requirements of building a knowledge economy, due to the poor availability of infrastructure in Egypt, which contributes to generating the contents and data of the knowledge economy.

key words: University education. - Knowledge economy.

مقدمة:

تعد التغيرات المتسارعة بكافة مجالات الحياة من أهم السمات المميزة لانعكاسات الثورة العلمية والتكنولوجية التى سرعت فى دفع عجلة التنمية والتطوير فى الأنظمة الحياتية بمختلف مستوياتها، ويعد النظام التعليمي من أكثرها تأثراً وتأثيراً بالعديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. حيث يمثل مفهوم الاقتصاد المعرفى (Knowledge Economy) أحد النتاجات المعاصرة للثورة العلمية، ومن أهم البدائل والحلول المقترحة لمواكبة التغيرات المستجدة اقتصادياً ومعرفياً. كما أنه يعد مصدراً أساسياً لإنتاج المعرفة وتوظيفها [١].

ويمثل التعليم الجامعى أحد المراحل التعليمية المتميزة فى حياة الأمم وفى مستقبلها، ولذلك أصبحت الجامعات فى العصر الحديث من المقومات الرئيسة للدولة العصرية، وأصبح إنشاء مثل هذه المؤسسات فى جميع الدول على اختلاف أحجامها ومستويات نموها من أهم أولوياتها؛ لما لها من أثر على رقيها وتقدمها العلمي، ولما يلقى على عاتقه مهمة تخريج كوادر بشرية من أجل التنمية الوطنية.

ويواجه التعليم الجامعي في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات مجتمعية عديدة سواء فى الجوانب السياسية، وما يتعلق منها بحقوق المواطن وواجباته وحرية التعبير عن رأيه، أو في الجوانب الاجتماعية، وما يتعلق منها بالقيم والاتجاهات أو فى الجوانب الاقتصادية، وما يرتبط منها باقتصاديات السوق والتكتلات الاقتصادية والعولمة وفرص العمل أو فى الجوانب الثقافية وما يرتبط منها بالثقافات الوافدة، وكيفية التعامل معها بما يتفق مع قيم المجتمع وتقاليده؛[٢] كل هذه التغيرات فضلاً

---

(١)David, G. :**The learning challenge of the knowledge economy**, sense publishers, 2010, P.1.

(٢) فتحى درويش عشيبة: **دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة**، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى، ٢٠٠٩ ، ص ١٠.

عن جوانب القصور التي تعانى منها الجامعة، توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه.

وعلى ضوء ما تقدم يتبين أن مساهمة اقتصاد المعرفة في تغيير سياسات التعليم الجامعي وتحويله من وعاء اقتصادي تقليدي إلى معاصر قائم على تحويل المعرفة لثروة باستخدام العقل البشري سيجعل سياسات التعليم تتجه إلى الاستثمار في المخرج التعليمي أي مخرجات العملية التعليمية وهى مخرجات نوعية لطلاب مؤهلين ذو إعداد خاص يتناسب واحتياج سوق العمل للتنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة؛ حيث أنَّ الاستثمار باستخدام الاقتصاد المعرفي يتحقق بالتنمية البشرية.

كما أنّه من خلال الاستفادة من الأشكال المختلفة للمعلومات يمكن إفادة الطلاب في التعليم الجامعي في كافَّة مجالات العلوم والتخصصات الجامعية المختلفة، ولعل من بين هذه الكيانات العلمية والتي تخص كل فرد في المجتمع هي كيفية التعامل الأمثل والاستفادة من الوسائط التعليمية والتقنية المختلفة مع موارده الاقتصادية والمالية وصولاً للأسلوب الأمثل لنمطه الإنفاقى والاستثماري والذي يساهم بصورة فعَّالة فى تحسين نوعية الحياة.

مشكلة الدراسة:

تواجه مؤسسات التعليم الجامعي العديد من التحديات أثرت في مكانتها وترتيبها على المستوي العالمي والدولي؛ ونظراً لضخامة تلك التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية، فإنَّه لم يعدّ من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن، ولكن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لم يستجيب لهذه التغيرات بالدرجة التي تتواكب مع سرعة التقنيات والاتصالات الحديثة في العالم. فقد تجاوبت مؤسسات التعليم الجامعي مع متغيرات اقتصاد المعرفة بقدر محدود من التفاعل بسبب انشغال هذه المؤسسات بمشكلاتها اليومية التي تتكاثر مع ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.

وقد أسفرت نتائج بعض الدراسات عن وجود عديد من المشكلات التي تتعلق بطبيعة التعليم الجامعي المصري بنظمه التقليدية وعدم قدرته على مواكبة تحولات اقتصاد المعرفة، وأيضاً وجود اختلال قائم بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، ووجود ضعف واضح في معدلات إنتاجية العنصر البشرى، مع وجود فائض فى خريجي نظام التعليم الجامعي في بعض التخصصات مقترناً بوجود عجز في بعض التخصصات الأخرى، وعدم قدرة التعليم الجامعي المصري على مسايرة التحديات العالمية المعاصرة.

كما أن معظم متطلبات بناء اقتصاد المعرفة تتركز حول التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني مما يدل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم حيث تتوقف الانطلاقة الاقتصادية على إمكانية استثمار كثيف في البشر من خلال التعليم. فأولويات مجتمع اقتصاد المعرفة يتمثل في إعداد متعلمين قادرين على امتلاك معارف تخصُّصيَّة متعمقة ومهارات عالية ولديهم القدرة على العمل ضمن فريق، ولديهم القدرة على الاستقصاء وتوظيفه في الحياة الشخصية والمهنية واكتساب المهارة والدافعية للتعلم مدي الحياة والاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في تكوين فهم عالمي(٣).

وبناءً عليه فإنه لا يمكن للأحوال والأوضاع الراهنة لمستوى خريجي الجامعات بالنظم التعليمية الحالية أن تقود المجتمع نحو تحقيق أهدافه في ظل مستجدات اقتصاد المعرفة؛ نظراً لضعف المدخلات التعليمية، وسوء حالة الأبنية والتجهيزات العلمية، وضعف الجهاز الإداري، وعدم مواءمة النظام الجامعي

---

(٣)عبد اللطيف حسين حيدر: " الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة "، **مجلة كلية التربية**، السنة ١٩، العدد ٢١ ، جامعة الإمارات، ٢٠٠٤، ص ص ١-٤٤.

والبرامج الدراسية لروح العصر وملاءمتها لمتطلبات اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى غياب الرؤية الشاملة والنظرة الإستراتيجية لدور التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية، وكذلك محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة والمستقبلية وتطبيقاتها في الجامعات المصرية.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أهمية تطوير دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة، ويُمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم اقتصاد المعرفة، وما خصائصه، وما ركائزه؟
٢- ما واقع دور التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة في أسوان؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء اقتصاد المعرفة، **ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من تحقيق الآتي:**

١- التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة، والتحديات التي تواجه الجامعات المصرية في عصر اقتصاد المعرفة وعلاقته بالتعليم الجامعي.
٢- الوقوف على أهم ملامح الواقع الحالي لدور التعليم الجامعي في مصر في عصر اقتصاد المعرفة فى جامعة أسوان.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى العوامل الآتية:

١- تنبع أهمية الدراسة من أهمية إدماج آليات التجديد والتحديث في نظم التعليم ومناهجـــه وبرامجه لتواكب التغيرات المعاصرة.

٢- تسهم الدراســة الحالية في إثراء المعرفة النظرية المرتبطة باقتصاد المعرفة.

٣- طرح بعض الرؤى والبدائل للإصلاح ، ووضعها أمام المجتمع الجامعي ومتخذي القرار.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لموضوع الدراسة وطبيعتها وأهدافها، ويهدف هذا المنهج إلى دراســة الظــروف والظــواهر أو المواقــف أو العلاقات كما هي موجودة، والحصول على وصف دقيق لها يساعدها على تفســير المشكلات التي تتضمنها أو الإجابة عن الأسئلة الخاصة بها. أي أنه يقوم بوصــف ما هو كائن ، وتفسيره والخروج بالاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للدراسة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة كأداة للدراسة وذلك للتعرف علــى دور التعليم الجامعي فى عصر اقتصاد المعرفة بجامعة أسوان من وجهــة نظــر أعضاء هيئة التدريس (من إعداد الباحثة).

مفهوم اقتصاد المعرفة:

هناك مجموعة من التعريفات التى ذكرت بشأن اقتصاد المعرفة، يمكن أن نذكر منها ما يلى:

- تعريف **World Bank** لاقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يخلق ويكتسب ويكيف ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٤].

([٤]) On Line Access: www.worldbank.org

 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: والتي تعرف الاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد"(٥).

من خلال ما سبق يتضح أن اقتصاد المعرفة هو: فرع من فروع علوم الاقتصاد الحديثة، الذي يعتمد على تفعيل الأنشطة الفكرية البشرية والخبرات العلمية المسجلة لتسهم في خلق موارد اقتصادية جديدة وتطوير الموارد الاقتصادية الطبيعية، فالاقتصاد المعرفي يعنى في مفهومه تسهيل إنتاج السلع وتبادل الخدمات، وأنه تكوين المعرفة وتبادلها كسلعة بواسطة دمج التكنولوجيا الحديثة، وأن الاقتصاد المعرفي يعتبر السلعة الأهم الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستثمارها لتقدم منتجات وخدمات متميزة جديدة أو متجددة يمكن تسويقها وتحقيق أرباح منها وذلك بهدف تحقيق التقدم للمجتمعات.

٣. أهمية اقتصاد المعرفة:

لقد أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً، وإن كان يبدو للبعض أنه ما زال تحت التكوين والتشكيل، وأن هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات سريعة، وأنه يتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة. وأن دافعية الإنجاز الحي الملموس وإن كانت معالمه ملموسة ومقاسه في الدول المتقدمة، فإن انغلاق قصور مدى الرؤية في الدول المختلفة يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد، وبذلك فإن الاقتصاد المعرفي يحقق الفوائد الآتية:

١- يُجبر المؤسسات على التجديد والابتكار.

---

(٥)Organization for Economic Cooperation and development: **The knowledge-based Economy**, OECD Documents, OECD/GD 102,1996,PP. 9-11

٢- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.

٣- يحقق التبادل إلكترونياً.

٤- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

٥- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.(٦)

٦- تعتبر المعرفة (العلمية والعملية) التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، والفكر الخَّلاق المبدع المبتكر أساس توليد الثروة في الاقتصاد، وزيادتها، وتراكمها مصدراً لتحقيق القوة الاقتصادية.

٧- يرفع اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات.

٨- يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمنظمة.

٩- يساهم اقتصاد المعرفة في تنامى العائد الاستثماري بالتوازي مع تزايد حجم النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعلمي.

١٠- يمنح اقتصاد المعرفة مكاناً محورياً لنظم التعليم، والتدريب المستمرين بما ينمي خبرات العمالة.

١١- يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية وتخفيض حجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته.

١٢- يساهم اقتصاد المعرفة في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة.

١٣- يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخل

---

(٦)عبد الرحمن عبد الهاشمي و فائزة محمد العزاوي : المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

والعوائد التي تحققها المعرفة.[٧]

٤. مقومات اقتصاد المعرفة:

يحتاج الاقتصاد المعرفي إلى عدد من المقومات تتمثل فى النقاط التالية:[٨]

١- يعتبر المعرفة البشرية، ورأس المال الفكري هما الركنان الأساسيان فى العملية الإنتاجية.

٢- تزايد الاهتمام بالعناصر غير الملموسة كالأفكار والمعلومات بدل الأصول المادية.

٣- إن الاقتصاد يرتكز بشكل أساسي على آليات تخزين وتوظيف ومعالجة المعلومات، وأنه اقتصاد افتراضي يوظف الشبكة المعلوماتية.

٤- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب أو ما يعرف بإعادة التأهيل والتأهيل المستمر الذى يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب لمواكبة التطورات التى تحدث فى ميدان المعرفة.

٥- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من أنه اقتصاد ندرة، فهو مورد متجدد حيث تزداد المعرفة فى الواقع بالممارسة، والاستخدام وتنتشر بالمشاركة. ويعد أساس الميزة النسبية المكتسبة من الاقتصاد الجديد، حيث إن المعرفة وسيلة أساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعه وكميته، كما يتيح فرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة للمستلهكين والمنتجين على حد سواء.

٥. سمات وخصائص الاقتصاد المعرفي:

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر

---

(٧) هبه عبد المنعم وسفيان قلول: اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٥١٧.

(٨) يوسف حمد الإبراهيم: التعليم وتنمية الموارد البشرية فى الاقتصاد المبنى على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي "الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين"، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي: [٩]

- لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية

([٩]) يوسف حمد الإبراهيم: التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2004 ، ص ص102 ، 103.

في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة [١٠] .

٦. ركائز اقتصاد المعرفة:

يستند الاقتصاد المعرفي على أربعة ركائز، التي بدورها تستند عليها مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، فالانتقال الناجح والفعال نحو اقتصاد المعرفة يرتكز ويستند في أساسه على أربعة ركائز هي:[١١]

- **الابتكار(البحث والتطور):** وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التى تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- **التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين
- على الحكومات أن توفر الأيدى العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة فى العمل، وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية فى المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة.
- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تسهل هذه البنية نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم

---

(١٠) جمال داود سليمان: اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ ،
ص ص .24 –19

(١١) يمكن الرجوع إلى:
- صهيب كمال الأغا ومحمود عبد المجيد عساف: اقتصاد التعليم، مكتبة سمير منصور، ٢٠١٢، ص ١٤٨.
- سعيد محمد الخضر الزغبى: تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفى بحسب منهجية البرنامج التفاعلى دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٧ ،يوليو ٢٠١٧، ص ٣٢٣.

النشاط الاقتصادى وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية.

- **الحاكمية الرشيدة:** تقوم الحاكمية على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التى تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وهذه السياسات تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر.

التحديات التى تواجه اقتصاد المعرفة فى مصر:

يواجه اقتصاد المعرفة فى مصر تحديات كثيرة، تتجلى أهم هذه التحديات في الآتي:[١٢]

١- تراجع مستوى التعليم.
٢- تراجع المخصصات المالية للبحث والتطوير.
٣- الفقر الرقمي.
٤- العوائق التشريعية والقانونية.
٥- سوء توزيع الدخل والثروة.
٦- تدنى مستوى التنافسية للاقتصاد المصري.
٧- انخفاض إنتاجية العامل فى مصر.
٨- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة.
٩- غلبة الطابع البيروقراطي.
١٠- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة.
١١- التوظيف الخاطئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مصر.
١٢- هجرة العقول والكفاءات البشرية.

(١٢) محمد بن شديد الثقفى و إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف: آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية مع إشارة لرؤية الشريعة الإسلامية، مجلة المنصورة للاقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية، المجلد ٦، العدد ١١، ٢٠١٥، ص ص ١٩٥٠ – ١٩٥٩.

نتائج الدراسة الميدانية:

(٢) النتائج المتعلقة بواقع دور جامعة أسوان فى عصر اقتصاد المعرفة من خلال دعم الابتكار:

جدول (١٢)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث

م	العبـــــارة	يتحقق بدرجة						المتوسط الحسابي	الترتيب	الإنحراف المعياري	درجة التحقق
		كبيرة		صغيرة		لا يتحقق					
		ك٣	%	ك٢	%	ك١	%				
١	تتعـــــاون الجامعة مـــع منشـــــآت الأعمـــــال والقطاعـــات الاقتصـــادية لتتوصل إلـــى حلول جديـــدة ومبتكـــــرة لمشكلاتها.	١١	٣.٤٩	٢٣٥	٧٤.٦٠	٦٩	٢١.٩٠	١.٨٢	٤	٠.٤٧	متوسطة
٢	تسعى الجامعـــة للحصول علـــى تمـــــويلات خارجية لإجراء البحوث العلمية المبتكرة.	١٨	٥.٧١	٢٢٤	٧١.١١	٧٣	٢٣.١٧	١.٨٣	٣	٠.٥١	متوسطة
٣	تتبنى الجامعة قيم تشجع على الابتكار مثـل الحريـــــة الأكاديميـــة وغـــرس روح المغـــــامرة والانجـــــاز والتميز.	١٢	٣.٨١	٧١	٢٢.٥٤	٢٣٢	٧٣.٦٥	١.٨١	٥	٠.٤٨	متوسطة

م	العبـــــارة	يتحقق بدرجة						المتوسط الحسابي	الترتيب	الإنحراف المعياري	درجة التحقق
		كبيرة		صغيرة		لا يتحقق					
		ك٣	%	ك٢	%	ك١	%				
٤	تتبنى الجامعة الأفكـــــار الابتكارية.	١٢	٣.٨١	٥١	١٦.١٩	٢٥٢	٨٠.٠٠	١.٨٨	١	٠.٤٣	متوسطة
٥	تسعى الجامعة إلى تهيئة بيئة جامعية تقـود إلـى ابتكـار أفكار تحقـق منفعـــة للشـــركات التجارية.	١١	٣.٤٩	٩٢	٢٩.٢١	٢١٢	٦٧.٣٠	١.٧٤	٦	٠.٥١	متوسطة
٦	تسعى الجامعـة إلى التعاون مع القطاعـــات الاقتصادية فـى تمويل المشاريع الجديـــدة والابتكارية.	٩	٢.٨٦	٦٧	٢١.٢٧	٢٣٩	٧٥.٨٧	١.٨٢	٤ مكرر	٠.٤٦	متوسطة
٧	تشجع الجامعـة التعـاون بينهـا وبين القطاعات الاقتصـــادية لتبادل الأفكـار المبتكرة لتحقيق التميـــة الاقتصادية.	١١	٣.٤٩	٢١٢	٦٧.٣٠	٩٢	٢٩.٢١	١.٧٤	٦ مكرر	٠.٥١	متوسطة
٨	تهتم الجامعـة بتوليـــد المعرفـــة والأفكـــار الجديدة.	١٥	٤.٧٦	٢٤٢	٧٦.٨٣	٥٨	١٨.٤١	١.٨٦	٢	٠.٤٦	متوسطة
٩	تشجع الجامعة منسوبيها على	١٢	٣.٨١	٢٣٧	٧٥.٢٤	٦٦	٢٠.٩٥	١.٨٣	٣ مكرر	٠.٤٧	متوسطة

م	العبـــــارة	يتحقق بدرجة						المتوسط الحسابي	الترتيب	الإنحراف المعياري	درجة التحقق
		كبيرة		صغيرة		لا يتحقق					
		ك٣	%	ك٢	%	ك١	%				
	الابتكـــــار والتجديد.										
١٠	ترصد الجامعة مكافآت خاصة بالابتكـــارات والأفكـــــار الابتكارية.	٩	٢.٨٦	٢٣٦	٧٤.٩٢	٧٠	٢٢.٢٢	١.٨١	٥ مكرر	٠.٤٦	متوسطة
١١	تشجع الجامعة أعضاء هيئـــة التدريس على الجهـــــود الابتكارية من خـــــلال المشـــاركات الفرديـــة فـــى بعض الأنشطة المجتمعية.	١٤	٤.٤٤	١٩٨	٦٢.٨٦	١٠٣	٣٢.٧٠	١.٧٢	٧	٠.٥٤	متوسطة
١٢	تبتكر بحـــوث الجامعة أفكاراً تحقق منفعـــة للشـــــركات التجاريـــــة الكبرى.	٩	٢.٨٦	١٠٩	٣٤.٦٠	١٩٧	٦٢.٥٤	١.٤٠	٨	٠.٥٥	منخفضة
المتوسط الحسابي للمحور الثاني= (١.٧٧) والانحراف المعياري= (٠.٤٩)											

باستقراء الجدول السابق يتضح أن:

المتوسطات الحسابية (بواقع دور جامعة أسوان فى عصر اقتصاد المعرفة من خلال دعم الابتكار)، وانحصرت ما بين (١.٨٨ : ١.٤٠)، وجاء المتوسط الحســـابي للمحور ككل (١.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٤٩) ودرجة تحقق متوسطة، مما يشير إلى وجود بعض القصور فـــى دور جامعـــة أســـوان لتحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية من خلال دعم الابتكار، **حيث جاءت ترتيب العبارات كالتالى:**

١- احتلت العبارة رقم (٤) ونصها : " **تتبنى الجامعة الأفكار الابتكارية**" المرتبة الأولى في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٨)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٣) حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط تحقق هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٨٠%)، وبمستوى تحقق متوسط، مما يؤكد وجود بعض المعوقات والتي تواجه الجامعة لتبنى أفكار ابتكاريه، فالأفكار الابتكارية أساسية لتوافر بعض المقومات لدعم الابتكار.

٢-حصلت العبارة رقم (٨) ونصها: " **تهتم الجامعة بتوليد المعرفة والأفكار الجديدة**" على المرتبة الثانية في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٦)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٦)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط ممارسة هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٦.٨٣%)، وبمستوى تحقق متوسط، مما يدل على أن الجامعة هى المسئولة عن توليد المعرفة والأفكار الجديدة، حيث تلعب المعرفة دوراً أساسياً فى تعزيز الابتكار، ويجب أن تهتم الجامعة بتطوير الابتكار فى المجتمعات القائمة على المعرفة، وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتوليدها ونشرها، مما يعزز الابتكار فى المجتمع.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) ونصها: " **تسعى الجامعة للحصول على تمويلات خارجية لإجراء البحوث العلمية المبتكرة**" على المرتبة الثالثة في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٣)، وانحراف معياري قيمته (٠.٥١)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط التحقق لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧١.١١%)، وبمستوى تحقق متوسط، مما يدل على أن الجامعة تواجه بعض الصعوبات للحصول على بعض التمويلات الخارجية لإجراء البحوث العلمية المبتكرة.

٤- كما احتلت العبارة رقم (٩) ونصها: " **تشجع الجامعة منسوبيها على الابتكار والتجديد**" المرتبة الثالثة (مكرر) في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٣)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٧)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط الممارسة لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٥.٢٤%)، كما جاء مستوى التحقق متوسطاً من وجهة نظر العينة، مما يدل على أن الجامعة لم تبذل قصارى جهدها لتشجع منسوبيها على الابتكار والتجديد.

٥- بالنسبة للعبارة رقم (١) ونصها: " **تتعاون الجامعة مع منشآت الأعمال والقطاعات الاقتصادية لتتوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة لمشكلاتها**" جاءت في المرتبة الرابعة في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٢)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٧)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط الممارسة لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٤.٦٠%)، بمستوى تحقق متوسط من وجهة نظر العينة، مما يدل على وجود مشكلات تواجه التعاون الكامل بين الجامعة مع منشآت الأعمال والقطاعات الاقتصادية فيما يخص التوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة لمشكلاتها.

٦- احتلت العبارة رقم (٦) ونصها: " **تسعى الجامعة إلى التعاون مع القطاعات الاقتصادية فى تمويل المشاريع الجديدة والابتكارية**" المرتبة الرابعة (مكرر) في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨٢)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٦)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط تحقق هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٥.٨٧%)، وبمستوى تحقق متوسط، مما يدل على وجود معوقات فيما يخص تعاون الجامعة مع القطاعات الاقتصادية فى تمويل المشاريع الجديدة والابتكارية.

٧- حصلت العبارة رقم (٣) ونصها: " **تتبنى الجامعة قيم تشجع على الابتكار مثل الحرية الأكاديمية وغرس روح المغامرة والانجاز والتميز**" على المرتبة الخامسة في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨١)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٨)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط الممارسة لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٣.٦٥%)، وبمستوى تحقق متوسط، ويدل هذا على وجود بعض المعوقات التى تواجه الجامعة فى تبنى قيم تشجع على الابتكار مثل الحرية الأكاديمية وغرس روح المغامرة والانجاز والتميز.

٨- جاءت العبارة رقم (١٠) ونصها: **ترصد الجامعة مكافآت خاصة بالابتكارات والأفكار الابتكارية**" فى المرتبة الخامسة (مكرر) في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٨١)، وانحراف معياري قيمته (٠.٤٦)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط التحقق هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٤.٩٢%)، وبمستوى تحقق متوسط ، مما يدل على أن الجامعة ترصد بعض المكافآت الخاصة بالابتكارات والأفكار الابتكارية، ولكن قيمة هذه الجوائز والمكافآت متدنية جداً.

٩- كما حصلت العبارة رقم (٥) ونصها: " **تسعى الجامعة إلى تهيئة بيئة جامعية تقود إلى ابتكار أفكار تحقق منفعة للشركات التجارية**" على المرتبة السادسة من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابى قيمته (١.٧٤) وانحراف معيارى قيمته (٠.٥١)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط التحقق هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٦٧.٣٠%)، وبمستوى تحقق متوسط، مما يدل على أن الجامعة تواجه مشكلات في تهيئة بيئة جامعية والتى تؤثر على ابتكار أفكار تحقق منفعة للشركات التجارية، وذلك لوجود عدة تحديات تواجه الجامعات لتحقيق الابتكار.

١٠- كما احتلت العبارة رقم (٧) ونصها: " **تشجع الجامعة التعاون بينها وبين القطاعات الاقتصادية لتبادل الأفكار المبتكرة لتحقيق التنمية الاقتصادية**" المرتبة السادسة (مكرر) في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٧٤)، وانحراف معياري قيمته (٠.٥١)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط تحقق هذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٦٧.٣٠%)، كما جاء مستوى التحقق متوسطاً من وجهة نظر العينة، مما يدل على ضعف التعاون بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية، وذلك لوجود معوقات كثيرة تضعف العلاقة والتعاون بينهم لتبادل الأفكار المبتكرة.

١١- وبالنسبة للعبارة رقم (١١) ونصها: " **تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الجهود الابتكارية من خلال المشاركات الفردية** " جاءت في المرتبة السابعة في درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٧٢)، وانحراف معياري قيمته (٠.٥٤)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط الممارسة لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٦٢.٨٦%)، بمستوى تحقق متوسط من وجهة نظر العينة.

١٢- وجاءت العبارة رقم (١٢) ونصها: " **تبتكر بحوث الجامعة أفكاراً تحقق منفعة للشركات التجارية الكبرى** " فى المرتبة الأخيرة فى درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قيمته (١.٤٠)، وانحراف معياري قيمته (٠.٥٥)، حيث جاءت النسبة المئوية لمتوسط الممارسة لهذه العبارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة (٦٢.٥٤%)، بمستوى تحقق منخفض من وجهة نظر العينة، مما يدل على عدم استفادة الشركات التجارية من بحوث الجامعة والتى تبتكر أفكار تحقق منفعة لها، ويجب أن تحقق الشركات التجارية استفادة كبري من بحوث الجامعة.

نتائج الدراسة:

- ضعف قدرة وكفاءة التعليم الجامعي المصري- بوضعه الحالي- على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.
- هناك معوقات أدت إلى قصور فى دور التعليم الجامعي لبناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصرى، وأن هذه المعوقات تتنوع ما بين معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي ومعوقات أخرى خارجها.
- لكي يؤدي التعليم الجامعي دوره في بناء اقتصاد المعرفة لا بد من تضافر وتعاون مؤسساته مع مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة؛ فالتعليم الجامعي ليس بمعزل عما يدور حوله، بل يتأثر به، ويؤثر فيه.
- ضعف البنية التحتية فى الجامعات التى تسهم فى توليد مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته، كمثال على ذلك الافتقار إلى العدد الكافى من أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال وخدمات الانترنت، فضلاً عن عدم توافر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها.

مراجع الدراسة:

١-فتحى درويش عشيبة: **دراسات فى تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة**، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى، ٢٠٠٩ ، ص ١٠.

٢- عبد اللطيف حسين حيدر: " الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي فى ظل مجتمع المعرفة "، **مجلة كلية التربية**، السنة ١٩، العدد ٢١ ، جامعة الإمارات، ٢٠٠٤، ص ص ١-٤٤.

٣- جمال داود سليمان: اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ ، ص ص .24 -19

٤- سعيد محمد الخضر الزغبى: تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفى بحسب منهجية البرنامج التفاعلى دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٢٧ ،يوليو ٢٠١٧، ص ٣٢٣.

٥- صهيب كمال الأغا ومحمود عبد المجيد عساف: اقتصاد التعليم، مكتبة سمير منصور، ٢٠١٢، ص ١٤٨.

٦- عبد الرحمن عبد الهاشمي و فائزة محمد العزاوي : **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

٧- محمد بن شديد الثقفى و إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف: آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية مع إشارة لرؤية الشريعة الإسلامية، مجلة المنصورة للاقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية، المجلد ٦، العدد ١١، ٢٠١٥، ص ص ١٩٥٠ – ١٩٥٩.

٨- هبه عبد المنعم وسفيان قلول: اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص ٥١٧.

٩- يوسف حمد الإبراهيم: التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2004 ، ص ص102 ، 103.

١٠- يوسف حمد الإبراهيم: التعليم وتنمية الموارد البشرية فى الاقتصاد المبنى على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

1- David, G. :**The learning challenge of the knowledge economy**, sense publishers, 2010, P.1.
On Line Access: www.worldbank.org

2- Organization for Economic Cooperation and development: **The knowledge- based Economy**, OECD Documents, OECD/GD 102,1996,PP. 9-11